

مما يستعمل وقال القضاة انما اذا احتوى عليها حرام ومقتضى اشتراطهم
 الاضواء ان هذا التصريح غير حرام لكن الفرق ان ذلك استعمل فاما ان
 يكون الخديك صنيفا واما ان يكون احتمل ذلك لاجل المسجد تعظيما له
 فتكون القناديل بطريقا ^{لما اذا استعمال فيها فعمل اذا كانت}
 القناديل في الحجارة المفضة ولا حق فيها لاحد من الفرك كما الحق
 لم في مال الكعبة وكذا ^{فيها لما يحتاج اليه من عمارة مسجد النبي صلى}
 الله عليه وسلم وحرمه ^{الحجرة كما الحق فيها للتعظيم لما ذكرناه من}
 العمارة بين الحجرة والمبني فلا يكون الذي لاحدهما مستحقا للاخر ولا
 لآخره واما الحجرة فليسها لورق احتياجا الي عمارة او نحوها هل يجوز
 ان تصرف من القناديل فيها الذي يظهر المنع فليست القناديل كالمال
 المصكوك المفعول للشرن الذي في الكعبة لان ذلك انما اعد للضرفا واما
 القناديل فما اعدت للشرن واما اعدت للبقا وليس قصد صاحبها
 الذي اتى بها الا ذلك سرا او قهرا او اقتصر على اهدائها قسما في مستقمة
 لتلك المنفعة الخاصة وهي كونها معلقة بترين بها والعمارة التي يحتاج
 اليها الحجرة او الحرم ان كان هناك اوقاف لغير منها والا فيقوم بها المكون
 من اموال طيبة فلونهم فالنبي اولى بالمؤمنين من انفسهم والذي قالته
 الخبايلة انما اذا بطل وقها تصرف الي صاحبها ليس يصحح قطعها والذي
 قاله الصحابي ان الحرم للمسيح يعرف في مصالحه لا ياتي هنا لان ذلك
 فيما لا يقصد واهبه جهة معينة اما لو قصد جهة معينة فيعتين كما لو قالوا

مقتضى اشتراطهم
 في مال الكعبة

التي احتج بها القضاة
 في مال الكعبة